



المحامي عماد الدروي محتفٍ قسرياً منذ عام 2013

بيان



أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالأمم المتحدة، بقضية المحامي عماد محمد نهاد الدروي من محافظة حمص، حي الوعر، البالغ من العمر حينها 42 عاماً، ودعته للطلب من السلطات السورية الإفراج عنه، حيث تم اعتقاله تعسفياً للمرة الثانية من قبل حاجز المحطة بمدينة حمص التابع للقوات الحكومية التابعة لفرع الأمن العسكري بحمص أثناء مروره عليه في 22/ أيار/ 2013، دون إظهار أمر قضائي يُبيح لهم ذلك.

لم تستطع عائلة عماد الدروي القيام بأية خطوات رسمية لمعرفة مكان وجود عماد بسبب خوف عائلته من الملاحقات الأمنية والاعتقال وتعرضها للابتزاز المادي والمعنوي من قبل أفراد تربطهم علاقات غير رسمية مع الأفرع الأمنية. منذ تاريخ إخفائه لم تحصل عائلته على أي خبر يدل على مكان وجوده، حتى تاريخ تبليغ المقرر المعني في الأمم المتحدة 25/ أيار/ 2015 لا يزال مصيره مجهولاً.

السلطات السورية تنفي إخفاءها القسري للمحامي عماد الدروي، ولم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من معرفة مصيره حتى الآن، كما عجز أهله عن ذلك أيضاً، وهم يتخوفون من اعتقالهم وتعذيبهم في حال تكرار السؤال عنه كما حصل مع العديد من الحالات المشابهة.

طلبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري التدخل لدى السلطات السورية من أجل مطالبتها العاجلة بالإفراج عنه، والإفراج عن آلاف حالات الاختفاء القسري وضرورة معرفة مصيرهم. وعلى الرغم من أن الحكومة السورية ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لكنها في المقابل طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان اللذين ينتهك الاختفاء القسري أحكام كل منهما.

كما أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تخوفها من عمليات التعذيب وربما الموت بسبب التعذيب بحق المختفين قسرياً منذ عام 2011 ومازال عداد الاختفاء القسري في تصاعد مستمر.

